

1-14-2021

Dynamic Relationship between Informal Sector Activities and Housing System.

Hoda Darwish

Urban Planning Department - Faculty of Urban and Regional Planning - Cairo University, hoda-alamir@hotmail.com

Follow this and additional works at: <https://mej.researchcommons.org/home>

Recommended Citation

Darwish, Hoda (2021) "Dynamic Relationship between Informal Sector Activities and Housing System.," *Mansoura Engineering Journal*: Vol. 45 : Iss. 4 , Article 12.
Available at: <https://doi.org/10.21608/bfemu.2021.139433>

This Original Study is brought to you for free and open access by Mansoura Engineering Journal. It has been accepted for inclusion in Mansoura Engineering Journal by an authorized editor of Mansoura Engineering Journal. For more information, please contact mej@mans.edu.eg.



Dynamic Relationship between Informal Sector Activities and Housing System

Hoda Al-Amir Mohammed Darwish

KEYWORDS:

Informal Economy, Street Vendors, Commercial Activities, Public Space, Mobility and Transportation, Social Interaction, Informal Housing, Othman Housing, Ezbet Khair Allah.

Abstract— The informal economy occupies a major position in the structure of urban communities, its presence and intensity poses many problems and challenges for the development of urban communities. For the importance of the spatial dimension of informal economy activities and the overlapping issues of informal housing, unemployment, poverty and social marginalization... etc., we must study the dynamic relationship between informal sector activities and housing system. The first part of the research focused on the spatial dimensions of the informal economy and a typology of activities in this sector comprising home-based activities, itinerant informal economy workers, and sedentary commercial & artisanal activities located outside the home. Then the research presents a set of correlative elements between informal sector activities and housing system, the most important of which is housing and its surroundings, sites allocated for housing, The spatial distribution of the commercial activities, public space, mobility and transportation, social interaction, and up to the main actors in the housing stocks. The second part of the research is the analytical study of the above elements on Ezbet Khairallah and Othman housing "before and after Residents alterations". A comparative analysis has shown that where the planning system has failed to provide for the space needs of informal economic activities, operators have eventually found ways of meeting this need, often in spaces where such activities are not permitted. The research ends with the dynamic relationship between the informal sector activities and the housing system, also the importance of learning from informality in spatial planning, the need to adopt an integrated development approach and complement measures needed to effectively address the space needs of informal economy businesses in the urban development process.

البيئية بشكل كبير. وعليه أقرت الحكومات المحلية بمساهمات الاقتصاد غير الرسمي وعبروا عن الحاجة إلى دمجهم في سياسات التخطيط (1)، ولكن النظام الرسمي والآليات اللازمة لجعل التخطيط التنموية الحضارية تستجيب للاقتصاد غير الرسمي لم يستجيب. وهكذا، كان التخطيط الحضري مسؤولاً إلى حد كبير عن بعض الفوضى والأفة الحضارية الناتجة عن ذلك والتي رافقت التوسع في الاقتصاد غير الرسمي في المدن. ويصبح نهج "التنمية المتكاملة" هو الرد الحقيقي على التحديات التي يطرحها اتساع رقعة الأنشطة غير الرسمية مكانياً واجتماعياً واقتصادياً ضمن بنية المجتمعات الحضارية. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية موقع الأنشطة غير الرسمية كمنسق معيشي متكامل يطرح قضايا الفقر والتهمة الاقتصادية والاجتماعية في أن واحد. ويقتضي هذا المنهج معالجة هذا القطاع ليس كجزيرة منعزلة؛ بل من خلال فهم أنماط العلاقات التبادلية التي تنمو بين المسكن وأماكن العمل والخدمات العامة والترفيه، والطرق والمواصلات التي تربطهم.

I المقدمة

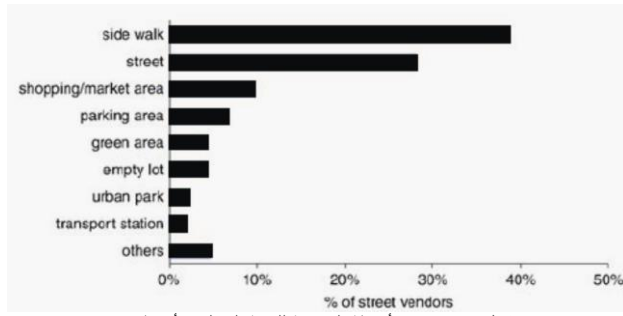
نظر منذ فترة طويلة إلى التحضر غير الرسمي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، مثل التجارة في الشوارع والأنشطة الحرفية الصغيرة، على أنها إشكالية وتحول دون تحقيق مُثل النظام والكفاءة و"الحدثة" في التخطيط المكاني. انبثقت محاولات عديدة لتخليص المدن في البلدان النامية من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية باعتباره فوضوياً ومتخلفاً وغير متوافق مع لوائح الرقابة على التنمية (1). ومع ارتفاع مستويات التحضر وفرص العمل المحدودة في القطاعات الرسمية في السنوات الأخيرة، تتسع حجم الفئات والشرائح الاجتماعية التي تدخل يوماً ضمن دائرة أنشطة القطاع غير الرسمي، وتتسع يوماً رقعة المستوطنات البشرية - العشوائية بلا مرافق وبلا تخطيط عمراني، وتتقادم المشاكل

II أنواع الاقتصاد غير الرسمي

تتجلى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في النهاية مكانياً، لذلك من المهم تحديد الأنواع المختلفة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وفهم قرارات تحديد

Received: (10 August, 2020) - Accepted: (14 October, 2020)

Corresponding Author: Hoda Al-Amir Mohammed Darwish, Lecturer at Urban Planning Department - Faculty of Urban and Regional Planning - Cairo University (e-mail: Hoda-alamir@hotmail.com).



شكل (٢): موقع الأنشطة التجارية للباعة الجائلين وأنماط تركيزهم

Source: Adapted from Ref. 6, p. 32

٣-٢ الأنشطة التجارية والحرفية المستقرة خارج المنزل

تميل الأنشطة المستقرة في الاقتصاد غير الرسمي إلى تحديد مكانها داخل أو بالقرب من التكتل الحالي لمؤسسات مماثلة (١). وقد تنشأ مثل هذه التجمعات نتيجة لتخصيص الأراضي عمداً لها في المخططات المحلية كما هو الحال في أسواق المجاورات والجيوب الحرفية. وغالباً، ما يكون الموقع غير مخطط له أو يتلقى الحد الأدنى من التخطيط، ونظراً لأن المزيد من الأنشطة تجذب إلى هذه الجيوب بما يتجاوز القدرة المخطط لها في البداية، فإن الأماكن العامة المفتوحة والطرق والأرصفة وغيرها تتطور إلى المزيد من المتاجر والورش، وغالباً دون أي إذن أو تصاريح من السلطات المحلية ذات الصلة. وبمرور الوقت، قد يصبح الوصول إلى أجزاء من هذه الجيوب مقيداً تماماً، مما يجعل من الصعب الاستجابة في حالات الطوارئ مثل اندلاع الحرائق. كما تميل بعض أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المستقرة إلى الانجذاب إلى الاستخدامات الحالية مثل محطات النقل ومواقف الشاحنات ومناطق إصلاح الشاحنات الكبيرة والمناطق الصناعية الخفيفة حيث يمكنهم العثور على عملاء لسلعهم وخدماتهم (٤). تميل الأنشطة في القطاع الحرفي والتجاري إلى أن تكون متكاملة، حيث يستفيد البائعون أنفسهم من أوجه التكامل في معاملاتهم اليومية.

تتضمن تفضيلات واستراتيجيات المواقع المذكورة أعلاه لمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي المستقرة أن على المشغلين التنافس مع المطورين والشركات الأخرى للحصول على الأراضي في المواقع الحضرية الرئيسية. في النهاية، تذهب الأرض دائماً إلى أعلى مزايده، مما يعني أنه بعد أن تمتلئ سوق الأراضي في المناطق الحضرية، لا تقف فرص الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي على الإطلاق في الوصول إلى الأراضي في المواقع الأكثر ملائمة لأعمالهم، حيث ينتهي الأمر بالحرفيين للعمل في أماكن غير مصرح بها بوضع اليد على الأماكن العامة التي لا يملكون أي إذن أو ضمان للحيازة فيها، مثل المواقع المباشرة تحت خطوط الكهرباء ذات الجهد العالي على الرغم من الآثار الصحية المحتملة؛ ووضع اليد على الأراضي غير المحمية التابعة للدولة والمؤسسات العامة الأخرى التي ترتبط غالباً بمستوطنات الأحياء الفقيرة (٣).

III العلاقة الديناميكية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن

٣-١ مفهوم المسكن

بالرجوع لمفهوم "المسكن" الشامل، نرى أن «منظومة السكن» لا تكتمل إلا إذا أخذنا بالاعتبار ارتباط المسكن بالخدمات العامة وأماكن العمل والترفيه، والطرق والمواصلات التي تربطهم. ويظهر هذا المفهوم للمسكن في العديد من الأطر الحقوقية؛ كتعريف لجنة المستوطنات البشرية وكذلك الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ الذي ينص على أن المسكن اللائق هو «التمتع بالدرجة الملائمة من الخصوصية، والمساحة الكافية والأمان الكافي، والإنارة والتبوية الكافيتين، والهيكل الأساسي الملائم، والموقع الملائم بالنسبة لأماكن العمل والمرافق الأساسية وكل ذلك بتكلفة معقولة» (١٠). إضافة إلى ذلك، يعتبر المسكن شاملاً للنطاق الجغرافي الذي تتم فيه الأنشطة السكنية والتي تشمل الحياة الذي تعادها الأسرة وفقاً لنمط السكن الذي تعيش فيه. ولا تقتصر الأنشطة السكنية داخل حدود الوحدة السكنية الخاصة، وإنما تمتد خارجه لتشمل السلم والمدخل أو الحوش المشترك وأحيانا الشارع السكني، وكل مكان يقضي الفرد من الأسرة وقتاً طويلاً يؤدي فيه نشاطاً من الأنشطة السكنية اليومية، وبالتالي يمكن اعتبار الرحلة

المواقع لوحدة العمل والعمال داخل الاقتصاد غير الرسمي. يعد فهم تفضيلات الموقع وسلوكيات الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والعاملين بها أمراً هاماً لأي محاولة لدمج احتياجاتهم في المساحة في قرارات تخصيص الأراضي طويلة الأجل في عملية التخطيط والتطوير الحضري. وبالتركيز على الأبعاد المكانية، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي (٣) (٤). على النحو التالي:

١-٢ الأنشطة الاقتصادية المنزلية غير الرسمية

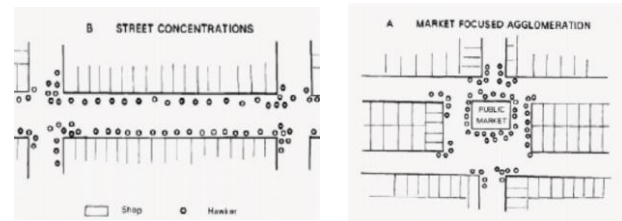
يخدم المنزل في العديد من المدن في البلدان النامية الغرض المزدوج المتمثل في أن يكون مكان الإقامة ومكان العمل، حيث تميل أنواع مختلفة من الأنشطة الصغيرة في الاقتصاد غير الرسمي إلى تحديد موقعها إما في المنزل أو بالقرب من المنزل (٥). ويظهر هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي بوضوح في المنازل بين العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة في قطاعي التجارة والخدمات (٦). وتتخذ الأسر والأفراد قرارات بشأن مواقعهم السكنية مع الهدف الرئيسي المتمثل في توفير احتياجاتهم السكنية، ومع مرور الوقت، يتم تكييف مكان الإقامة لاستيعاب الأنشطة الأخرى، فمن الشائع العثور على امتدادات و/أو تعديلات جديدة للوحدات السكنية حيث يضطلع السكان بأنشطة اقتصادية مختلفة مثل التجارة البسيطة، ويتم بناء هذه الامتدادات من مواد مختلفة مثل الألواح الخشبية والألومنيوم. وعادة ما تتم هذه التعديلات والإضافات والمرفات دون إذن تخطيط أو الحصول على تصاريح تطوير وبناء من السلطات الحكومية المحلية ذات الصلة (٣)، كما هو موضح بشكل (١).



شكل (١): نماذج لبعض التعديلات لمشروع أبناء الحيزة وهم سيتي بمدينة ٦ أكتوبر المصدر: اليوم السابع. ٢٠١٩.

٢-٢ الباعة المتجولين غير الرسميين

الباعة المتجولين غير الرسميين هم في الأساس مترجلين، بمعنى أنهم ليسوا ملزمين بمكان معين للقيام بأنشطتهم الاقتصادية اليومية (٥). ويميلون إلى زيارة العديد من المواقع في يوم واحد لبيع سلعهم، وتعتمد أنشطتهم إلى حد كبير على حركة مرور السيارات وحركات المشاة المتولدة في المناطق الحضرية في أوقات مختلفة من اليوم. وبالتالي، يميل الباعة المتجولين إلى الانتهازية في اختيار أماكن عملهم اليومية، حيث يستهدفون مواقع الأفضلية مثل الأرصفة على طول الطرق المزدحمة، والتقاطعات، والميادين وحول إشارات المرور، حيث توفر حركة المرور البيئية و/أو التجمعات السكنية الكبيرة سوقاً جاهزة على سلعهم وخدماتهم (٧)، كما هو موضح بشكل (١). وتشير البيانات المتعلقة بالمسافة بين مكان العمل والمنزل أن البائع الجائل يفضل العيش بالقرب من مكان العمل، ولهذا السبب يعيش ٦٣٪ من البائعين على مسافة تتراوح من ٠.٥ كم إلى ٥ كم من السوق (٨).

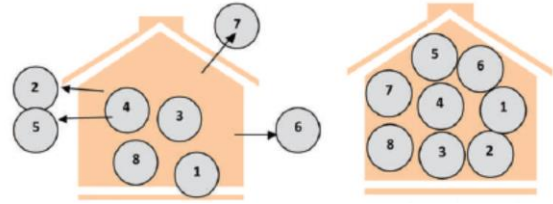




شكل (٤): نماذج لأنشطة المرأة داخل المسكن

Source: Adapted from www.pinterest.com

إلى المدرسة والرحلة إلى العمل والتسوق اليومي جزء لا يتجزأ من نطاق السكن^(١١)،^(١٢) كما هو موضح بشكل (٣).

المسكن باعتباره مجموعة من الأنشطة
المسكن بمفهومه المادي المحدد للأنشطة السكنية

شكل (٣): مفهوم المسكن

المصدر: الفئات المهيشة والحق في السكن اللائق. ٢٠١٣.

٣-٢-٣ موقع الأراضي المخصصة للمناطق السكنية

تعتبر الأراضي المخصصة للمناطق السكنية، من أهم السلع الوسيطة التي تدخل في مكونات الوحدة السكنية، من دونها لا يمكن إقامة مبنى أو حتى مأوى للإنسان. وحتى وقت ليس بقصير، نظرت معظم دول العالم الثالث إلى الأراضي والمواضع المؤهلة للسكن، بنظرة سطحية دون الوضع في الاعتبار تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تلك السلعة الوسيطة، من زيادة أسعار نواحي الاستهلاك الأخرى. وبالتالي تعتبر أرض البناء مقوماً أساسياً، لأن وجودها يعني من جهة التغلب على العقبات التي تعوق الأسر الحضرية الفقيرة في الحصول على مسكن، ولأنها من جهة أخرى تسمح بتكلفة أقل من الاستثمار على المدى البعيد لتأمين مستقبل الأسرة، التي لا يمكن إيجادها بمثل هذه السرعة، ويمثل هذه التكلفة إذا حاولت الأسر بمفردها تهيئة هذه الخدمات. اختيار المواقع المناسبة حسب إمكانياتهم الاقتصادية واحتياجاتهم الاجتماعية ومن خلال الترابط الاجتماعي يتم إرشاد الباحثين الجدد إلى مواقع سكنية، حيث أن أهم الأولويات في اختيار الموقع، هو قربها من أماكن العمل، فقرب المناطق السكنية اللاسسية من أماكن العمل، سلوك تقليدي يميز الفئات محدودة الدخل. فقبل أن يصل هؤلاء إلى الإقامة في الأطراف الحضرية، يمرون بمرحلة انتقالية في مناطق الإيواء المؤقت أو في مناطق الإسكان المتدهورة بوسط المدينة التي تمثل بؤرة رئيسية وكمركز إعلام للوافدين الجدد عن مواضع الإسكان الغير رسمي وحالة سوق العمل بالمناطق الحضرية. ولذا يعتبر العامل الاقتصادي هو المحور الأول والرئيسي لاختيار المواقع السكنية للطبقات محدودة الدخل^(١٣).

٣-٢-٣ نمط توزيع الأنشطة التجارية

في معظم المناطق الشعبية القديمة تشتري الأسر معظم احتياجاتها من داخل المنطقة، وبالتالي فإن قرب الأسواق الغذائية من المسكن تزداد أهميته مع الفقر فتترجع من فرصة التغذية السليمة في ظل عدم وجود إمكانية تخزين الطعام بأسلوب صحي سليم وتتيح الفرصة لمشاركة الأطفال في شراء الاحتياجات اليومية وشراء المرأة العاملة لمطالباتها في طريق العودة من العمل. يساعد على ذلك توزيع المحلات التجارية الذي يحترم خصوصية المجتمع المحلي من خلال تركيز الأنشطة التجارية الجاذبة للمشتريين من خارج المنطقة على الشوارع الرئيسية على أطراف الكتلة السكنية، بينما تتخلل المحلات التي تخدم سكان المنطقة في القلب، وقد امتد ذلك النسق العمراني بمصر في الكثير من المناطق غير الرسمية^(١٤). وقد أثبتت الدراسات أن النقص في الخدمات وافقارها للتنوع المطلوب وسوء توزيعها الجغرافي تعد السبب الرئيسي في بعض الظواهر، مثل انتشار الباعة المتجولين والأسواق غير الرسمية. فضلاً عن الخدمات التجارية غير المخطط لها التي تقدمها إدارة المدينة كأشياء الخبز على نواحي الشوارع على سبيل المثال والتي تعد تعويض للافتقار في الخدمات التجارية المصممة بورياً في مراكز الأحياء. ونجد على عكس ذلك أن التطورات غير المخططة تشكل النمط الخطي وهو النمط الطبيعي للخدمات والتسوق^(١٤) الذي عادة ما يربط بين بورتين رئيسيين مثل مواقف النقل الجماعي والمدارس وأسواق المواد الغذائية^(١١)، كما هو موضح بشكل (٥).

٣-٢-٣ تخطيط وتصميم المسكن والبيئة السكنية المحيطة

ان تخطيط وتصميم المسكن والبيئة السكنية المحيطة يقوم إما بتيسير تلبية احتياجات السكان، وإما بزيادة العبء عليهم، وليس الاقتصادي منه فقط، وإنما قد يكون عبء الوقت والجهد المطلوب لقضاء هذه الاحتياجات، وتزيد أهمية ذلك مع زيادة هشاشة الفئة السكنية. وفي ثقافات كالتي في مصر كثيراً ما يعتمدون على وجود الترابط الاجتماعي الذي يتيح لهم الفرصة للاستناد على العلاقات الاجتماعية في تأدية بعض الاحتياجات. ويتطلب ذلك بيئة سكنية تساعد على نمو هذه الروابط الاجتماعية؛ وتعطي السكان فرصة قضاء الكثير من احتياجاتهم مشياً على الأقدام في نطاق جغرافي قريب، وتزيد من فرص اللقاء، مما يساعد على نمو العلاقات الإيجابية بين سكان المنطقة فيسود الأمان فيها. ويزيد الأمان في البيئة السكنية بدوره من حرية المرأة في التنقل، ومن مشاركة الأطفال في قضاء بعض الاحتياجات كالتسوق اليومي أو الذهاب بمفردهم إلى المدرسة. ومن أكثر العوامل التي تزيد من تيسير تلبية الاحتياجات، هي توفير النفاذ إلى كامل الفراغات العامة والخدمات بالبيئة السكنية ويشمل ذلك توفير المسارات الآمنة التي لا تعوق أي فئة من السكان. ويتضح مما سبق أن موقع المسكن بالغ الأهمية؛ لأنه من خلال الموقع تستوفي الكثير من معايير السكن اللائق السابق ذكرها، فالموقع هو المحدد لعلاقة السكن بالخدمات وأماكن العمل أو كسب الرزق. وتزيد أهمية الموقع للفئات الأكثر فقراً، فهم يقبلون عادة مواقع تزيد من فرص كسب الرزق مع أقل التكاليف لتحقيق أساسيات منظومة السكن^(١٥). وفيما يلي عرض لمجموعة العناصر الارتباطية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن:

٣-٢-٣ ١- ملائمة توزيع فراغات المسكن ومحيطه

يؤثر توزيع فراغات الوحدة السكنية وعلاقتها بالمحيط العمراني في تلبية الاحتياجات الأساسية والوظيفية والنفسية للأسرة. وبسبب افتقار القدرات نجد أن معظم النساء من الفئات الفقيرة يقمن بأعمال رعاية الأسرة والمسكن فلا تستطعن الغياب عنه لفترات زمنية طويلة لذلك في الكثير من الأحيان يكون المسكن هو نفسه مكان العمل ومكاناً للإنتاج وكسب الرزق. ويهمل التصميم والتخطيط الرسمي للسكن أغلب وظائف المسكن الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بينما تتوفر العوامل التي تلبى الأولويات من تلك الوظائف في الأحياء القديمة والأحياء غير الرسمية، كما هو موضح بشكل (٤). فيما عدا حالات السكن المتعدنية التي تتعدم فيها تلبية تلك الاحتياجات، فبعضها يفقر للاحتياجات الجوهرية كالأمان على الحياة أو الجسد أو الصحة العامة. وقد أثبتت الدراسات أن أنماط توزيع الفراغات في السكن في المناطق الشعبية القديمة وقطاع الإسكان غير المخطط يعكس التنوع في الطلب في مساحة المسكن، بينما لا توفيه مشروعات الإسكان الحكومي المخططة في المدن الجديدة التي تتبع نهج التجربة والخطأ دون دراسة نوعية للطلب على السكن^(١٥).



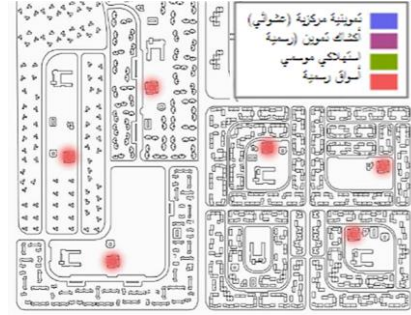
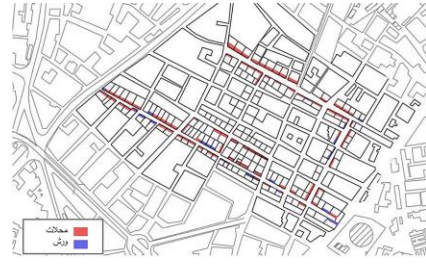
شكل (٦): المرونة العالية بالفراغ العام في الأحياء القديمة
المصدر: مكاسب وعيوب السكن في العشوائيات. ٢٠١٢.

٣-٢-٥- امكانية التنقل والمواصلات

ما بين التمدد غير المخطط للمدن وعقود من التخطيط والتصميم العمراني المتمركز على السيارات أصبحت المدن مترامية الأطراف، تجبر الناس على الانتقال مسافات إضافية ومع الافتقار لوسائل النقل العام المستدام والتخطيط للحركة المتمحورة حول الإنسان يزداد الإزدحام والتلوث الهوائي والحوادث. في حين أن قلب المدن العربية والأحياء الرسمية القديمة يتمتع بالتنوع بالنمط العمراني المدمج والمرتبط الذي يسهل فيه الحركة والتنقل سيرا على الأقدام ويقبل فيه الاعتماد على السيارة. كما تقتدر الامتدادات للارسمية للمدن العربية بالنمط العمراني في المدينة القديمة عبر عدة عوامل فجد أن الحركة سيراً على الأقدام داخل هذه الأحياء أكثر سهولة عنها في الامتدادات العمرانية المخططة، التي تتسم بالكثافات المنخفضة وتتناثر ونדר الخدمات اليومية المعيشية وتعاني من عدم التكامل بسبب نشأتها على هيئة مشروعات مجزأة وأحياناً خاصة ومسورة، مما يفقد النسيج العمراني سمة "الحضر" وينتج نسيج عمراني مكون من جزر سكنية مرتبطة بطرق سريعة وليست شوارع بمفهوم حضري. تمثل هذه الطرق بيئة تزيد فيها المخاطر، فهي غير مزودة بأرصفة ولا يوجد بها مراقبة طبيعية وتفتقر لوسائل المواصلات العامة ويكون الاعتماد فيها على الوسائل اللارسمية التي تفتقر هي بدورها للمرافق والانضباط الموفر للأمان والراحة. يقل الطلب على التنقل والحركة إذا ما أصبحت كل هذه المقاصد في المتناول وعلى مقربة من السكن بحيث توفر الجهد والوقت والمال والتلوث الناتج عن المركبات الآلية والذي بدوره يسبب إلى البيئة ويساهم في التغيير المناخي المهديد للمدن العربية والتي أشارت الأبحاث إلى زيادة عاقبته السلبية على المعيشة اليومية للمهمشين والفقراء منهم على الأخص. وبالتالي يكون الحفاظ على جوانب العمران المدمج مثل تعدد الاستخدامات في الأحياء الشعبية في قلب المدن وفي المناطق اللارسمية مع ضبط وتقنين وتحسين ظروف قطاع الأعمال غير الرسمي بها يتيح فرص عمل في مواقع يسهل الوصول إليها مع تقادي رحلات التنقل الطويلة (١٥).

٣-٢-٦- التفاعل الاجتماعي

الدمج الاجتماعي للفئات الاقتصادية مع التجانس في أسلوب الحياة السكنية (عكس سياسات الإسكان المتبعة القائمة على العزل الفئوي) يوفر لأرباب الأسر فرص العمل على مقربة من السكن وممارسة التكافل/التضامن الاجتماعي ويقلل من أسباب النزاعات المؤدية أحياناً إلى العنف. حيث تتميز الدول العربية بقوة الترابط الاجتماعي ضمن سكان الأحياء القديمة/الشعبية وتنطبق على الأحياء غير الرسمية بعد استقرارها وبنائها بالكامل حيث تظهر في نمط النسيج العمراني المتضام أو "المدمج" الذي يزيد من فرص اللقاء وبالتالي التعارف وإقامة العلاقات الاجتماعية وبالتالي تسرع من البناء المجتمعي. ذلك يعوض الافتقار للقدرة الاقتصادية والاجتماعية للأسر بالتضامن بين سكان الجوار والحي. وتعتمد النساء الفقراء، بطبيعة أغلب الأعمال اللاني يقمن بها على الشبكات الاجتماعية مع فئات الدخل المتنوعة وسهولة الوصول إليها. ففي مصر تسبب إعادة توطين سكان المناطق غير الأمانة في المدن الجديدة إلى تضرر أغلب النساء لأنهم فقدوا الاتصال بأمكان فرص العمل والشبكات الاجتماعية التي تمثل الطلب (الزبائن) على الأعمال التي كن يقمن بها مثل تأدية خدمة مثل تنظيف البيوت وغسيل الملابس ورعاية الأطفال وتصفيف الشعر، أو صناعة منتج يدوي وبيعه كالحياكة والتطريز والطبخ أو مجرد بيع منتجات. ومن ثم تأتي أهمية التنوع في فئات الدخل للتركيبة المجتمعي في المنطقة السكنية في النطاق الذي يحقق التضامن والتكافل الاجتماعي ويقفاد تهميش فئة بعينها (١٤) (١٥).



شكل (٥): مقارنة بين أنماط توزيع الأنشطة التجارية بكل من منطقة السيدة زينب ومدينة ٦ أكتوبر
المصدر: تأثير البعد الاجتماعي والصحي والنسبي لتوجيه تصميم المسكن الملائم والتجمعات السكنية

٣-٢-٤- دور الفراغ العام

ان تخطيط المدن كثيراً ما يساهم في غياب دور الفراغ العام، فمن المؤثرات السلبية للتخطيط غير المدمج للاستعمالات، والذي يقضي بفصل الاستعمالات الصناعية عن السكنية عن التجارية بأسلوب يتعارض مع طبيعة احتياجات الإنسان والحياة المجتمعية، فتننتج عنه فراغات عامة لا يتوافر فيها شروط الحيوية والأمان وسهولة الوصول، وهي الشروط الواجب توافرها لإتاحة الفرصة للجميع لاستخدام الفراغ. لحيوية الفراغ العام علاقة مباشرة مع الكثافة وتعدد الاستخدامات والمزيج الاجتماعي، ويعد من أوجه القصور الرئيسية في تخطيط وتصميم الفراغ العام هو القصور في تصور الوظائف أو الأدوار المتعددة التي يؤديها الفراغ العام، بالإضافة إلى استيعاب حركة الأشخاص والبضائع وشبكات البنية التحتية، يحتوي الفراغ العام على أنشطة مرتبطة بحياة المجتمع وسبل معيشة الفقراء كالتجارة (باعة الشارع)، والترفيه والترويح عن النفس والتعلم. حيث يقدم الفراغ العام فرصاً كثيرة للعمل لسكان الحضر الأكثر فقراً حيثما يمكن القيام بالبيع في الشارع مثل بيع المأكولات والمشروبات والسلع التكميلية الصغيرة، أو تقديم خدمة للمارة، وقد يكون الكثير من هذه الأعمال غير رسمي (١٤) (١٥).

في البلاد العربية وخاصة في قلب المدن القديمة حيث تكثرت الصناعات اليدوية يمتد العمل اليدوي طبيعياً في الشوارع والفراغ العام للاستمتاع بالمناخ المعتدل وزيادة رفعة العمل، ويساعد هذا النسق على توطيد العلاقات الاجتماعية في المنطقة وإشباع الاحتياج للوقت والمعرفة (معرفة أخبار المنطقة وفرص الرزق). وفي مناطق المدن التي يطغى عليها نمط المعيشة الريفية ويزيد فيها مكوث المرأة في المسكن، تتحول الفراغات العامة في جوار المسكن إلى ساحة يتصارع عليها السكان (أغلبهم من النساء القاطنات بالدور الأرضي) للاستحواذ على جزء من الفراغ العام لإقامة نشاط لكسب الرزق حيثما أتحت فرصة وجود مارة من ذوي القدرة الشرائية بهذا الفراغ العام. وإذا كان الفراغ جوار المسكن لا يمكن استغلاله لأي نشاط اقتصادي يكون البديل استغلاله في أنشطة حياتية سكنية أو اجتماعية بين الجيران. وأخيراً، لا يزال العمل اليدوي والحرفي يمثل قطاع كبير من العمل في الدول العربية وخاصة في الأحياء اللارسمية وتتمثل في الأنشطة الانتاجية والتجارية التي إذا ما اتبعت بعض الضوابط للتقليل من المخاطر يمكن الإبقاء عليها فهي مرحب بها من قبل السكان لاعتبارها توفر فرص عمل على مقربة من السكن ومصدراً للأمان في الفراغ العام للسكان (١٥)، كما هو موضح بشكل (٦).

V دراسة حالة إعادة توطين سكان عزبة خير الله بمساكن عثمان بمدينة

السادس من أكتوبر

يعتبر القصور في التخطيط والتصميم أحد الأسباب الرئيسية وراء انتشار التدهور العمراني والصحي والاجتماعي في العديد من مناطق الإسكان الحكومي لمجتمعات محدودة الدخل. وتتجسد المشكلة حين تقوم الحكومة بتولي مهمة توفير الإسكان، سواء بشكل مباشر من خلال القطاع الحكومي، أو غير مباشر من خلال القطاع الخاص (تمنح الحكومة الأراضي إلى القطاع الخاص بأسعار مدعومة)، فتأخذ مشاريع الإسكان سمة صناعية ألا وهي «النمطية» كهدف رئيسي. إن بناء آلاف الوحدات السكنية بمختلف الأحياء والمناطق بنفس التصميم والمساحة أمر غير واقعي حتى وإن ناسب البعض فقد لا يناسب باقي الشرائخ. ويتميز هذا التخطيط بالمباني النمطية المنفصلة ومرتبطة باستقلالية عن الشوارع المحيطة بها، مما يخلق فراغات بيئية مفتوحة وواسعة وغير معروفة، ولا تخضع للممارسة الحدودية من قبل السكن. وبالتالي، تصبح الفراغات بين العمارات السكنية وحولها غير مستغلة، كما أنها تعاني من سوء صيانة وقد يساء استعمالها أحياناً. وبالرغم من توجه سياسات الإسكان نحو تحقيق سكن مناسب، إلا أن هنالك عدة محاولات متنامية من سكان تلك المناطق لتعديل البيئة السكنية وموائمتها لاحتياجاتهم ونمط حياتهم لتحقيق «منظومة السكن»؛ وقد نتج عن ذلك انتشار العديد من مظاهر التدهور العمراني. هذا بالإضافة إلى زيادة مظاهر التهميش والأعباء الاقتصادية ومشاعر عدم الرضا لدى السكان. ويتوفر ما سبق في الإسكان اللارسمي القائم بينما يرفض المخطون وواضع السياسات التعلم منه. بناء على ذلك، فإن تخطيط وتصميم مناطق الإسكان الاجتماعي يمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه المصمم وواضع السياسات، حيث أن فشل الحلول في تلبية احتياجات السكان، وعدم ملائمتها لنمط الحياة السائد أخذاً في الاعتبار منظومة السكن بالكامل إنما يؤدي إلى تلك الآثار السلبية على البيئة السكنية ككل، بكافة أبعادها الاجتماعية والمادية^(١٢).

وفيما يلي يستعرض البحث تجربة عزبة خير الله بمنطقة مصر القديمة والتي تم النقل المرحلي لبعض سكانها بالإضافة إلى بعض سكان مناطق اسطبل عنتر، ومنشية ناصر إلى عدد من المناطق المختلفة بأحياء القاهرة الكبرى، ومن ضمنها مشروع الإسكان الأولي بالرعاية بمدينة السادس من أكتوبر أو مساكن عثمان، وقد تم نقل حوالي ٣٥٠٠ أسرة (حوالي ١٤٠٠٠ نسمة) من الأجزاء ذات الخطورة الأولى^(١٦). وفي الوقت الذي شكل فيه الرحيل إلى مساكن عثمان حلاً فورياً للخروج من الطرف الخطير الذي هدد منازلهم في عزبة خير الله، إلا أنه فرض عليهم تكاليف اقتصادية واجتماعية لا طاقة لهم بها، مما دفع البعض إلى العودة إلى حيّه السابق. وفي بعض الحالات، كانت الحكومة قد أزالت بالفعل منازل بعض العائدين الأصلية مما اضطرهم للبحث عن مكان جديد للعيش. فيما استمر البعض الأخر في مساكن عثمان مع محاولات عديدة لتعديل البيئة السكنية وموائمتها لاحتياجاتهم ونمط حياتهم لتحقيق «منظومة السكن» بطريقة غير رسمية؛ وقد نتج عن ذلك انتشار العديد من مظاهر التدهور العمراني على النحو التالي:

١-٥ عزبة خير الله

١-١-٥ الموقع

تقع العزبة على مرتفع صخري قريب من مركز المدينة ومطلّ على قلعة صلاح الدين والأهرامات - وعلى النيل من ناحية حدودها الغربية، ويُعد موقعها متميزاً وبالتالي قيمة أرضها عالية. وتوفر هذه المنطقة لقاطنيها فرصاً اقتصادية متعددة ومستوى عالي من التماسك الاجتماعي وإمكانية ممتازة لاستخدام وسائل المواصلات، نظراً لقربها من محاور الحركة الرئيسية مثل الطريق الدائري والأوتستراد وصلاح سالم^(١٧)(١٨).

٢-١-٥ النشاط الاقتصادي

كما يتضح بالشكل (٨) و (٩) تنتشر بالعزبة العديد من الأنشطة غير الرسمية

IV الإقطاب المتحركة في رصيد وآليات الإسكان

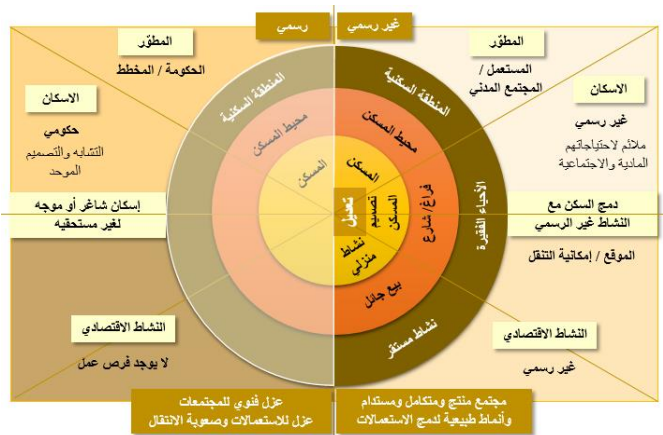
من خلال المحاولات المختلفة لإيواء الطبقات محدودة الدخل، سواء تلك المحاولات التي شيدت بواسطة الجهات الحكومية أو الهيئات الدولية الرسمية، في صورة سياسة الارتقاء والتحسين أو خدمات ومواقع أو مجموعة منهما، والتي سميت «بالأساليب النظامية». ومحاولات الطبقات محدودة الدخل، لتوفير مسكن ملائم ومناسب لاحتياجاتهم المادية والاجتماعية، من خلال تلك المحاولات، يوجد مجموعة من الأفراد أو الهيئات أو الأفراد والهيئات معاً مسؤولة عن حجم وطبيعة المنتج النهائي للسكن للطبقات محدودة الدخل، ويمكن أن يطلق عليها «الإقطاب الثلاث المتعاونة». وتتكون تلك المجموعة من ثلاث جهات رئيسية، متعاونة أو غير متعاونة بطريقة رسمية أو غير رسمية، تتحكم في رصيد وآليات الإسكان^(١٣). وفيما يلي موجز لأوجه الشراكة والمشاركة بينهم، موضحاً تأثير تلك التعاون على المنتج النهائي للسكن:

- أولاً: تقوم الحكومة بدور رئيسي وأساسي في تكوين نظم الإسكان بأنواعه الثلاث، الرسمي، الغير رسمي والشبه غير رسمي، وذلك عن طريق الأساليب النظامية، سواء الارتقاء بالمناطق السكنية اللارسمية، أو تطبيق سياسة خدمات ومواقع، أو توفير الإسكان الغير كامل التشطيب، أو الإسكان الاجتماعي أو الإسكان الاقتصادي.

- ثانياً: فئة المتخصصين، سواء مهندسين معماريين، أو مخططين، أو اقتصاديين، أو أخصائين اجتماعيين، أو مجموعة من جميع التخصصات، تلك هي الفئة المتخصصة التي ترسم سياسة الإسكان على مختلف المستويات سواء الرسمي أو الغير رسمي. هؤلاء المتخصصين، يعتمد عليهم فشل أو نجاح أي جهود لتطبيق سياسة معينة من الإسكان. وهؤلاء المتخصصين، هم أنفسهم الذين وضعوا بعض السياسات لإيجاد الحلول المناسبة (من وجهة نظرهم) لإيواء الطبقات محدودة الدخل. وقام هؤلاء المتخصصين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في انتشار مناطق الإسكان اللارسمي.

- ثالثاً، فئة المستعقلين، وتتكون من جميع القاطنين بمناطق الإسكان اللارسمي، وقامت تلك الفئة بتكثيف جميع الظروف المحيطة والعوامل المتاحة لهم وإيجاد آليات مبتكرة، لتوفير الأراضي المناسبة لاحتياجاتهم الاجتماعية، وإمكانياتهم المادية، ويلعب المستعقلين أو الباحثين عن مسكن دوراً هاماً في نشأة وتخطيط المناطق السكنية الغير رسمية^(١١).

قام الإقطاب الثلاث المتعاونة (الحكومة، المتخصصين، المستعقلين)، بالعمل معاً أو منفرداً في تكوين، أو بداية تكوين، المناطق السكنية اللارسمية، كما هو موضح بالشكل (٧)، وقد ساهموا أيضاً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالارتقاء وتحسين مناطق الإسكان اللارسمية، ولذلك يجب توضيح وتحديد دور كل فئة بحيث يمكن الوصول إلى سياسة تعاونية تناسب إمكانات ومتطلبات جميع الفئات المتأثرة^(١٣).



شكل (٧): العلاقة الديناميكية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن المصدر: تحليل الباحث



شكل (٨): موقع واستعمالات الأراضي بعزبة خير الله
المصدر: بتصريف من الباحث "الارتقاء الحضري وتطوير منطقة عزبة خير الله"، ٢٠١٥.



شكل (٩): النشاط الاقتصادي بعزبة خير الله في الشارع والفراغ العام
المصدر: تضامن، ٢٠١٣. عزبة خير الله.



شكل (١٠): مواقف المواصلات غير الرسمية بعزبة خير الله
المصدر: مشروع تطوير الفراغ العام والارتقاء بالبيئة بعزبة خير الله، ٢٠١٧.

٢-٥ مساكن عثمان

١-٢-٥ الموقع

تقع مساكن عثمان على أرض صحراوية نائية على مسافة ٤٠ كيلومتراً من عزبة خير الله ذات الموقع المركزي، وعلى مسافة ١٠-١٥ كم من المجمعات السكنية المسورة مثل بلم هيلز، ومجمعات التسوق مثل مول العرب، ولا تعد مساكن عثمان منعزلة مكانياً فقط، ولكنها أيضاً منعزلة اجتماعياً واقتصادياً حيث تمتد العمارة السكنية ذات الستة طوابق على امتداد شارع الواحات البحرية بدون أي شيء في البيئة المحيطة إلا المزيد من العمارات ومدافن مدينة ٦ أكتوبر. ويوضح الشكل (١١) العمارات المجاورة التي تم إنشاؤها بموجب مشاريع أخرى للمشروع القومي للإسكان أو مشاريع إسكان أخرى مثل بيت العيلة، إسكان المستقبل، مساكن أبناء الجزيرة (١٧).

٢-٢-٥ النشاط الاقتصادي

لم يشمل مخطط المنطقة أي أنشطة اقتصادية بخلاف الفرص الاقتصادية المحدودة في المناطق المجاورة كعمال بالمنطقة الصناعية بآكتوبر وعمال نظافة وموظفي أمن في المراكز التجارية وغيرها من المهن التي لا تتطلب مهارات معينة. ويتضمن تخطيط وتصميم المنطقة ما يلي:

(١) الوحدة السكنية

التصميم الموحد للوحدة السكنية بمسطح ٤٢ م^٢ - غرفتي نوم ودورة المياه بمسطح ٢م^٢ بمبنى بارتفاع ستة أدوار (١٦).

يمكن تصنيفها على النحو التالي:

الأنشطة المنزلية

تربية الطيور والدواجن والمواشي في المنزل ومحيطه.

البيع الجائل

عمال ميالمة وبيعة وتجولين الذين تعتمد قدرتهم على تحقيق الدخل اعتماداً كبيراً على الموقع.

الأنشطة التجارية خارج المنزل

أنشطة تجارية بأغلب الأدوار الأرضية للعقارات مثل متاجر البقالة، والمقاهي، والجزارة والخدمات الكهربائية، استطاع السكان من خلالها تلبية احتياجاتهم اليومية.

الأنشطة الحرفية خارج المنزل

تضم عزبة خير الله عدد كبير من الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تجذب طبيعة العمل غير الرسمية في المنطقة وقلّة تكلفة العمالة كثير من رواد الأعمال وأصحاب الحرف. وتنتشر بعض الورش الصغيرة في المنطقة مثل ورش الرخام، سباكة المعادن، الميكانيكا وغيرها. لكن الحرفة الأهم والأكثر انتشاراً بالعزبة هي صناعة الخشب وخاصة خشب الكونتر الذي يشتهر في الأسواق باسم "كونتر العزبة" حيث يبلغ عدد ورش صناعة الكونتر في العزبة حوالي ١٧٠ ورشة بدأ بعضها منذ حوالي ٢٥ عاماً، كما توجد بعض الورش التي تقوم بإعادة تدوير الخشب القديم (١٩). يواجه العمال في ورش الخشب والرخام ظروف عمل غير آمنة، تؤدي إلى إصابة العديد منهم بأمراض مزمنة بالإضافة الى أن المنطقة مهددة دائماً بحدوث حرائق مدمرة قد تعرضها لمخاطر كبيرة خاصة في ظل الكثافة البنائية والسكانية العالية. فضلاً عن ذلك، تزيد مخلفات هذه الورش من حدة مشكلة القمامة المتفاقمة بالمنطقة.

٣-١-٥ إمكانية التنقل والمواصلات

لا يوجد بالعزبة أي وسائل مواصلات عامة ولا يوجد بها موقف أتوبيس عام، وتتصل عزبة خير الله بالمناطق المحيطة من خلال شبكة من وسائل المواصلات غير الرسمية تنتشر على أطراف العزبة وترتبطها بمختلف أنحاء القاهرة، كما هو موضح بشكل (١٠)، بالإضافة الى مرور الطريق الدائري بالعزبة ساعد في الوصول إلى مناطق أخرى بالقاهرة الكبرى (١٥).

٤-١-٥ التفاعل الاجتماعي ودور منظمات المجتمع المدني

الترابط الاجتماعي والتعاون أهم ما يميز سكان المنطقة، وارتفاع مستوى الثقة بين الجيران لا سيما وأن الثقة هي ما تعتمد عليه أنشطة الادخار وطرق الاقتراض غير الرسمية. بالإضافة الى اهتمام عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بالعمل في عزبة خير الله، حيث توجد بالعزبة حوالي ٢٣ جمعية أهلية مسجلة، وقد تحالف منذ أعوام قليلة مجموعة من جمعيات المنطقة في رابطة تسمى "رابطة إعمار خير الله" وذلك لتنسيق جهودهم التنموية بالعزبة معاً (١٩). وقد تم ادخال الخدمات الأساسية في العزبة (مياه وكهرباء وصرف صحي) بالجهود الذاتية ومساعدة هيئات المجتمع المدني. أما بالنسبة للخدمات الأخرى، فعزبة خير الله، وبالرغم من كثافتها السكانية المرتفعة، تكاد تخلو نهائياً من الخدمات العامة، فلا يوجد بالعزبة إلا مدرسة ابتدائية واحدة لا تستطيع استيعاب الكثافة السكانية بالمنطقة. أما المعهد الأزهرى الموجود بالمنطقة فهو معهد خاص وليس حكومياً، وباستثناء المدرسة والمعهد، لا توجد بالمنطقة أي خدمات تعليمية أو صحية أو أمنية أو ترفيهية أخرى (١٩).

٣-٥ مساكن عثمان بعد التعديل :

١-٣-٥ النشاط الاقتصادي ودور جهاز المدينة

عندما تم نقل الأسر إلى مساكن عثمان فقد معظم كاسبي القوت الأساسيين من أفرادها أعمالهم أو اضطروا للسفر يوماً إلى عزبة خير الله، لذلك حاول البعض تعديل وحداتهم السكنية وبيئتهم المحيطة بما تتضمنه من فراغ عام وممرات مشاة وشوارع لتلبي احتياجاتهم الأساسية، وذلك بالرغم من رفض مسؤولي جهاز المدينة منح تراخيص لأي محل تجارية أو أفران بلدية لتشغيل الشباب، وتوفير المواد الغذائية للأهالي، بالرغم من أن المنطقة معدومة الخدمات، لأن الأمر ممنوع بالنسبة لهذه المنطقة. ويمكن رصد التعديلات التي أدخلت بشكل غير قانوني على الوحدة والبيئة السكنية على النحو التالي :

(١) الأنشطة المنزلية

أجرت بعض الأسر تعديلات على الوحدة السكنية لإضافة مساحة للوحدة باستخدام مواد بناء مختلفة مثل الطوب والخشب كما هو موضح بالشكل (١٣)، حيث تحولت البلوكونات ومحيط العمارات السكنية إلى عتاش وأكشاك عشوائية وحظائر لتربية الدواجن والمواشي، الشكل (١٤)، كما حول البعض الوحدة إلى مقلب ومخزن قمامة، شكل (١٥).



شكل (١٣): تعديلات لإضافة مساحة للوحدة السكنية المصدر: الباحث وتضمن. ٢٠١٦. مساكن عثمان.



شكل (١٤) : تربية الدواجن والمواشي في الشارع والفراغ
شكل (١٥): تحويل الوحدة إلى مقلب ومخزن قمامة
المصدر: صدى البلد. ٢٠١٧.

المصدر: الباحث

البيع الجائل

افتقرش البعض أرصفة الشوارع الرئيسية بالملايس القديمة المستعملة، وإنشاء سوق مصغر للخضروات، وجمع القمامة بالكارو، موضح بالشكل (١٦)، كما عمل البعض باليومية في البناء داخل المساكن وبمجرد انتهاء أعمال البناء توقف عن العمل.

الفراغ العام

يتضح من الشكل (١٢) تتلاصق المباني في مجموعات تفصلها ممرات مشاة واسعة تتراوح أطوالها ما بين ٤٠ إلى ٦٠ م ومساحات أرض فضاء (فراغات) كبيرة تتراوح مساحتها ما بين ١٠٠٠ م إلى ٢٥٠٠ م، كان الهدف من هذه المساحات إيجاد روابط اجتماعية بين السكان وأماكن تجمع ومناطق ملاعب آمنة للأطفال .

الشارع

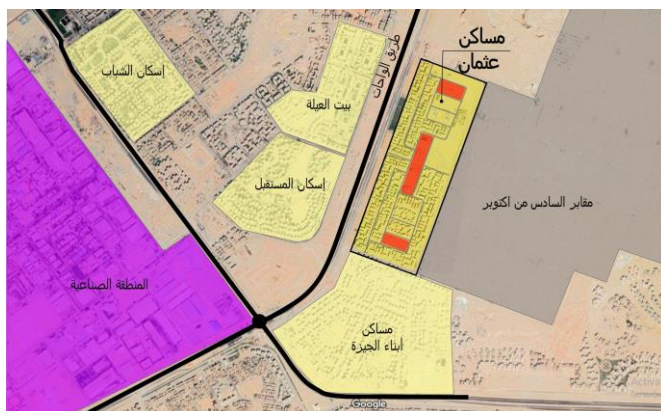
تتراوح عروض الشوارع ما بين ٣٠ إلى ٤٥ م مكونة من (رصيف – ساحة انتظار سيارات – نهر الشارع)، ويلاحظ ارتفاع مسطحات ساحات انتظار السيارات بالرغم من المستوى الاقتصادي المحدود للسكان المستهدفين بالمنطقة .

الخدمات

بالرغم من أن مخطط المنطقة شمل مناطق للخدمات فهي حتى اليوم تفتقر إلى معظم الخدمات والمرافق الأساسية بالإضافة الى رداءة مستوى الخدمات العامة القائمة .

٣-٢-٥ الفئة المستهدفة والتفاعل الاجتماعي

شهدت مساكن عثمان عدة تغيرات منذ البدء في إنشائها، حيث كانت في الأصل تهدف لتوفير الإسكان الاقتصادي لذوي الدخل شديدة الانخفاض من الأفراد أو الأسر الصغيرة. حالياً، يعيش السكان الحاليون لمساكن عثمان في ظل شروط إسكان -وحيازة- مختلفة، ويتكونون من عدة فئات متباينة. جاء السكان من مناطق ومدن مختلفة ولا تجمعهم صفات مشتركة إلا ربما احتياجاتهم لإسكان ميسور التكلفة. يرجع هذا التطور لعدة أسباب وأحداث ففي إثر انهيار صخرة الدويقة في منشأة ناصر في عام ٢٠٠٨ وما نتج عن ذلك من مصرع ١١٩ مواطن، دفعت هذه الأزمة السلطات إلى اتخاذ خطوات كان منها إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية. وكحل لهذه المشاكل قام الصندوق بتصنيف المناطق السكنية للتمييز بين المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة وتعريف المناطق التي تمثل تهديداً لحياة الإنسان والتي تتطلب تدخلاً فورياً وإعادة توطين السكان. وبسبب مخاوفها من حدوث كارثة أخرى بدأت محافظة القاهرة في إخلاء السكان من المناطق غير الآمنة وإعادة تسكينهم في وحدات الأولى بالرعاية الكاملة الإنشاء في مدينة ٦ أكتوبر (١٦).

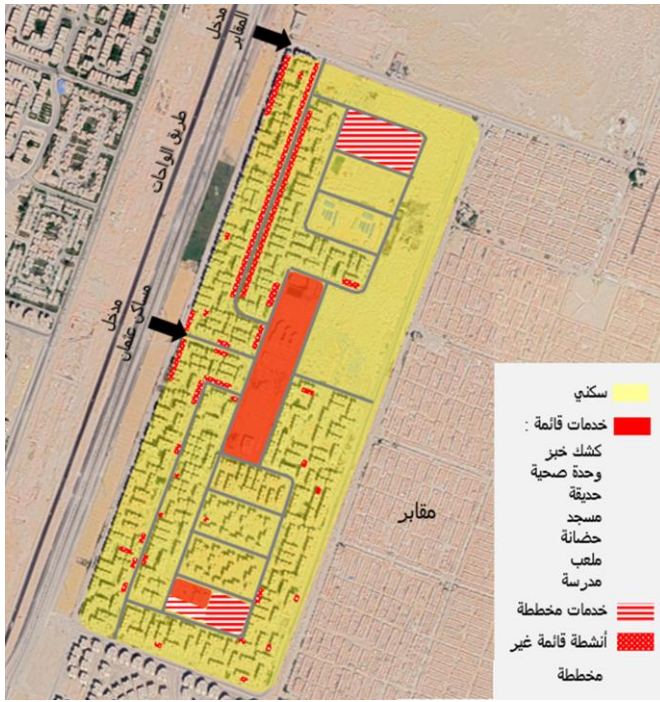


شكل (١١): موقع ومخطط مساكن عثمان المصدر: الباحث.



١. ممر المشاة ٢. الفراغ العام ٣. الشارع

شكل (١٢): تخطيط وتصميم مساكن عثمان المصدر: الباحث وتضمن. ٢٠١٦. مساكن عثمان.



شكل (١٧): الأنشطة التجارية والخدمات بمساكن عُمان
المصدر: الباحث



شكل (١٦): الباعة الجائلين في الشارع والفراغ العام
المصدر: تضامن. ٢٠١٦. مساكن عُمان، اليوم السابع. ٢٠١٨

الأنشطة التجارية خارج المنزل

تم استغلال الأماكن الغير مأهولة بإنشاء العيش والأكشاك لبيع الأغذية، حيث أقام السكان على جانبي شارع الأربعين مختلف الأعمال التجارية في الأدوار الأرضية أو في المساحات أمام العمارات، وقد أوجد ذلك منطقة تجارية وشارعاً رئيسياً كان السكان في أمس الحاجة إليهما. حيث تقع كل الأسواق القريبة خارج نطاق مساكن عُمان فإن شارع الأربعين قريب ومناسب لتلبية احتياجات المنزل اليومية. على طول الشارع يوجد مخبز وبقالة ومحل أسماك وكوافير لتصفيف الشعر ومقهيين بالإضافة إلى محلات تجارية وخدمية أخرى، كما هو موضح بالشكل (١٧) و (١٨). ومع تواجد الباعة الدائم أمام المحلات فإن شارع الأربعين بدون شك أصبح أكثر مناطق مساكن عُمان حيوية^(١٦).

الأنشطة الحرفية خارج المنزل

كما يوضح الشكل (١٩) أحاط البعض مساحة أرض بسياج خشبي وخصصه لتجارة الأخشاب والأثاث المنزلي القديم، بالإضافة لإنشاء ورش لتقطيع الأخشاب وصناعة الأثاث، وورش لإصلاح الأجهزة المنزلية، وأخرى لصيانة التوك توك، وكل ذلك بجوار الوحدات السكنية أو على الأرصفة وساحات انتظار السيارات واستغلال الأماكن الغير مأهولة بإنشاء العيش والأكشاك.

٣-٥-٢ إمكانية التنقل والمواصلات

نظراً لغياب وسائل المواصلات العامة (عدم انتظام مواعيد خط الاتوبيس الوحيد المخصص للمشروع) لذا فإن التوك توك والميكروباص هي وسائل المواصلات الوحيدة المتوفرة لسكان. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المواصلات للقيام بأبسط المهام، مثل شراء مواد غذائية، الذهاب إلى العمل، إلى المدارس أو الحصول على الرعاية الطبية مما تسبب في عبء مالي إضافي بالنسبة للذين يسافرون يومياً إلى عزبة خير الله للعمل. ويعتبر الوصول إلى المدارس الأقرب لهم -الواقعة في أحياء بيت العائلة وإسكان المستقبل في الجهة المقابلة- ليس فقط أمراً مكلفاً ولكنه يتسم بالخطورة أيضاً، حيث يضطر الأطفال إلى عبور طريق الواحات البحرية السريع الذي يفتقر إلى مناطق مخصصة لعبور المشاة^(١٦).



٢. الأنشطة التجارية بالمساحات الشاغرة
Source: Syrian Refugees
Emergency Needs Assessment,
2013.

١. الأنشطة بشارع الأربعين
المصدر: تضامن. (٢٠١٦). مساكن عُمان.



٥. التعدي على الفراغ العام

٤. التعدي على أرصفة
الشوارع الرئيسية

٣. التعدي على الشوارع
الرئيسية

شكل (١٨): التعديت على البيئة السكنية لصالح الأنشطة التجارية
المصدر: الباحث وتضامن. ٢٠١٦. مساكن عُمان.



شكل (١٩): التعديت على البيئة السكنية لصالح الأنشطة الحرفية
المصدر: الباحث

فالتكوين الاجتماعي الاقتصادي تفاعل ليسمر ويتعايش كنظام متزن الى الحد المقبول للاستمرار داخل المناطق اللارسمية كما استوعبت أنشطة صناعية وحرفية لم تجد موقع ملائم في المناطق الرسمية.

ج- توالت علاقات بين النظام اللارسمي والرسمي تحترم وجوده وتسمح باستمراره ليعمل كشبه رسمي، وتم التكامل معاً لتقدم الأنشطة الحرفية والعمالة والأسواق الغير رسمية التكوين الاجتماعي الاقتصادي الكبير داخل العمران المصري مما اضطر الدولة على الاعتراف والتعامل معها، وتحولها الى شبه الرسمية بالأنشطة والسماح بالاستفادة من بعض الشبكات الأساسية ساعدها على الاستمرار والاستدامة^(٢١).

٣) هذه المناطق اللارسمية اثبتت قدرة التعايش والاستدامة بالرغم من نقص الخدمات الأساسية. بالرغم من نقص المعايير الدولية الا ان التراكم ادى الى نوع من الاستدامة، ان توافر الأنشطة الاقتصادية بالمناطق اللارسمية او خارجها ساعد على استدامة التعايش مع الواقع بالرغم من نقص العديد من الخدمات (المدارس - الصحية)، او صعوبة الوصول الى الخدمات لوجودها خارج المناطق اللارسمية^(٢٢).

جدول ١

تحليل مقارنة بين الإسكان اللارسمي ومشروعات الإسكان قبل وبعد تعديل السكان

العناصر	الإسكان اللارسمي	مشروعات الإسكان	مشروعات الإسكان بعد التعديل
النشاط الاقتصادي	أهالي (غير رسمي)	غائب	أهالي (غير رسمي)
أنواع النشاط	منزلي، جانلي، تجاري، حرفي	غائب	منزلي، جانلي، تجاري، حرفي
فراغات المسكن	متنوع	تصميم موحد	تعديلات لإضافة مساحات
الموقع	أهالي	حكومة	-
توزيع الأنشطة التجارية	خطي على الشوارع الرئيسية	بؤري بمركز المنطقة السكنية	تعديلات بنمط خطي على الشوارع الرئيسية
دور الفراغ العام	الدور الاجتماعي والاقتصادي للفراغ	قصور في تصور المخطط لوظائف الفراغ	تعديلات لاستغلال الفراغ العام من السكن والنشاط
إمكانية التنقل والمواصلات	نمط عمراني منموج ساعد على القرب وإمكانية السير وتنوع وسائل الانتقال	تخطيط قائم على فصل الاستعمالات وزيادة مسافات الوصول مع الافتقار لوسائل النقل العام المستدام	الاعتماد على وسائل النقل اللارسمية (رديئة الجودة)
التفاعل الاجتماعي	ترابط اجتماعي ودور لمنظمات المجتمع المدني	غائب (انتزاع من بيئات مختلفة)	ضعف النسيج الاجتماعي والتعامل في مجموعات صغيرة
التنظيم والتحكم	عرفي / أهالي	جهاز المدينة	ضعف سيطرة جهاز المدينة
الخدمات العامة والاساسية	(مشاركة) خاص + حكومة + أهالي + جمعيات أهلية	حكومة (مخطط المنطقة يشمل مناطق للخدمات ولكنها تفتقر إلى معظمها)	(مشاركة) أهالي + حكومة
المنتج	مزيج مجتمعي متكامل ومستدام وأنماط طبيعية لدمج الاستعمالات	عزل فئوي للمجمعات عزل للاستعمالات وصعوبة الانتقال	تعديلات غير رسمية لتخفيف السلبات

المصدر: الباحث

وكما هو موضح بالجدول (١) تتجاهل سياسات الإسكان جهود قطاع الأهالي خاصة اللارسمية، ولا تعترف بها. ففي حين يقوم الأهالي بتوفير السكن لأنفسهم ولغيرهم (بالإيجار أو البيع) بشكل تدريجي يتناسب مع تراكم مندخراتهم. ويتكبدوا العناء لتوصيل المرافق وتوفير الخدمات خاصة؛ مما يجعل في النهاية من المناطق اللارسمية المستقرة أحياء سكنية شبه متكاملة لديها شبه اكتفاء ذاتي عن الدولة. تقوم الدولة في المقابل بمحاولة إيقاف هذه الجهود بدلاً من توجيه هذه الطاقة والموارد بحيث تصب في إطار رسمي وترفع من كفاءتها. وفي محاولة تطوير هذه المناطق غير المخططة لاحقاً تقوم الدولة بتوفير المرافق وبعض الخدمات العامة بصعوبة بالغة وقصور شديد. وفي البديل المطروح من الدولة للقطاع اللارسمي، والمتمثل في الإسكان الحكومي المستجد. تلغي الدولة أي دور للأهالي،

٣-٣-٥ السكان الحاليين والتفاعل الاجتماعي

لم يبق كل الذين أعيد تسكينهم من منشأة ناصر وعزبة خير الله في المنطقة ولكن حل محلهم سكان آخرون غير أولئك الذين تم تسكينهم عن طريق المحافظة. حيث وجد بعض الذين أعيد تسكينهم أن نوعية السكن أو موقعه غير ملائم ولذلك تركوا المساكن المخصصة لهم وقاموا بتأجيرها من الباطن وذلك بالرغم من أن البيئة في مدينة ٦ أكتوبر صحية وأكثر نظافة وأماناً من المناطق التي كانوا يعيشون فيها، والمهددة بالمخاطر البيئية، وظروف العمل غير الآمنة في مصانع وورش الخشب والرخام، غياب خدمات النظافة، وغياب شبكات مياه الشرب والصرف الصحي الملائمة، والشوارع الضيقة غير الممهدة بالمنطقة. وظلت أسعار الإيجار في متناول الكثيرين إذا قورنت بأسعار الإيجار في القاهرة الكبرى، على الرغم من أنها كانت أعلى من أسعار الإيجار المقررة من قبل الحكومة. ولذلك جذبت المنطقة الأفراد الذين تعذر عليهم العثور على سكن آخر بأسعار معقولة بما في ذلك اللاجئين من الدول الأفريقية والعربية " سوريا والسودان والصومال والعراق واليمن " الذين يواجهون صعوبات اقتصادية حادة، ولكن تعذر العثور على بيانات عن نسب أو عدد الجماعات المختلفة المقيمة في المنطقة، ومن المعتقد أن عدد السوريين في المنطقة يشكل أكبر شريحة، ففي ٢٠١٤ أكثر من ٨٠ % من اللاجئين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في مصر كانوا من سوريا. بالإضافة لذلك تلقى السوريون بصورة حصرية اهتماماً من مؤسسات الإغاثة الدينية والتي قامت بتزويدهم بشقق في مساكن عثمان مما يفسر أعداد السوريين الكبيرة في المنطقة^(١٦). يليهم الأفارقة المنتشرون في المساكن منذ بنائها، ووجودهم يغلب على السكان الفعليين للمشروع، لأن أغلب هؤلاء السكان يؤجرون وحداتهم السكنية للعاملين الأفارقة بمصانع ٦ أكتوبر^(٢٠).

جاء معظم سكان مساكن عثمان بمفردهم أو مع مجموعات صغيرة، ولأسباب شتى فضلوا البقاء بمفردهم أو بالاختلاط اجتماعياً داخل مجموعة صغيرة ومألوفة. يُفضل للاجئين على وجه الخصوص الحد من التفاعل مع الآخرين، وذلك في حدود النفعية اللازمة حتى يتجنبوا المضايقات اللفظية والاعتداء، ولذلك يتفاعلون داخل مجتمعاتهم المنفصلة فقط. فضلاً عن اختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية، وانتشار الجريمة والمخدرات في المنطقة، وهي من العوامل الإضافية التي تدفع الناس إلى تجنب الآخرين. إن عدم التماسك الواضح للمجتمع، ناهيك عن انعدام علاقات حسن الجوار بين مجموعات السكان المختلفة، يساهم في جعل الحياة غير مُرضية وغير مجزية لسكان مساكن عثمان ويحول دون تماسكهم وتعاونهم سوياً من أجل إيجاد حلول لمشاكلهم المشتركة.

VI الاستفادة من اللارسمية في التخطيط

إن المركزية الشديدة في قطاع الإسكان وهيمنة الدولة على صنع السياسات وإدارة الموارد وتوفير الإسكان الحكومي لم يحقق نتائج في الوصول للفئات منخفضة الدخل وتحسين ظروفها الإسكانية؛ في حين قام الأفراد والمجتمعات في القطاع اللارسمي بالتعامل مع ظروفهم الإسكانية بمرونة عالية ومحاولة حل مشكلاتهم الإسكانية بأفضل توظيف للموارد المتاحة، كما هو موضح بالجدول (١)، على النحو التالي :

١) ينهض هذا المجتمع العشوائي أو الهامشي على نوع من الاقتصاد العرفي الذي ينعكس على الأنشطة "غير الرسمية" أو "الهامشية"، ومن الصعوبة بمكان اعتبار هذا القطاع قطاعاً مؤقتاً أو عابراً في بيئة الاقتصاد الحضري. ولا يمكن أيضاً تجاهل وجود علاقات دينامية بين تطور الأنشطة "غير الرسمية" وبين تطور الإسكان العشوائي وهو ما يستدعي التعامل معها بوصفها علاقات شديدة التعقيد، ويصعب الإحاطة بها من المنظور الاقتصادي وحده^(٥).

٢) شكلت المناطق اللارسمية علاقات إيكولوجية مترابطة وغير منفصلة عن المدينة:

أ- نتج عن الهيكل العمراني علاقات اجتماعية إيكولوجية متدرجة، فالتنوع والاختلاف والتدرج والتكامل خصائص تساعد المدن الكبرى على الاستمرار، وقدرة التعايش والتراكم الزمني بين أجزاء العمران، كما أن الاختلاف بين أجزاء المدينة أوجد نوع من التعايش لمدد زمنية طويلة في ظل غياب الدور الحكومي الخدمي.

ب- استمرار المناطق اللارسمية ادى لوجود تكوين اجتماعي اقتصادي، كما ان الامتداد اللامحدود اوجد سوق وأنشطة متنوعة ساعدت على الاستدامة،

المرونة في أنظمة التحكم في التطوير (أنظمة تقسيم المناطق لاستخدام الأراضي) ستكمل أيضًا التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات المكانية لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي بشكل فعال في عملية التنمية الحضرية.

- ان استجابة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المنزلية لاحتياجاتها من المساحة عن طريق إجراء تعديلات و / أو ملحقات للوحدات السكنية القائمة، غالبًا يتم دون اللجوء إلى لوائح تقسيم المناطق القائمة. وبالتالي يظهر السؤال كيف ينبغي لنظام التخطيط التعامل مع التطورات من هذا النوع التي حدثت بالفعل وكذلك التطورات الجديدة التي ستحدث في المستقبل؟ بالتأكيد، هناك حاجة إلى قدر من التقدير من جانب الحكومات المحلية في تنظيم التعديلات والإضافات التي حدثت بالفعل. في الواقع، على الرغم من أن العديد من الامتدادات والتعديلات لا تتوافق مع أنظمة تقسيم المناطق، فإن معظم الاستخدامات الجديدة التي تظهر تميل إلى أن تكون متوافقة مع الاستخدامات السكنية الحالية. إذن، يمكن أن يشكل السماح بهذه الاستخدامات بأثر رجعي إحدى الاستراتيجيات نحو تحقيق المستويات المرغوبة من الاستخدامات المختلطة في الأحياء المخصصة للتطوير السكني.

- تخفيف لوائح تقسيم المناطق الحالية والموافقة على مقترحات للتطوير متعدد الاستخدامات في المناطق المخصصة حصريًا للتطوير السكني إذا كانت هناك حالة واضحة مفادها أن التطوير المقترح لن يتعارض بشكل أساسي مع الاستخدامات المجاورة. وذلك دون المرور بالإجراءات الرسمية لتغيير الاستخدام أو rezoning ، ودون الحاجة إلى مراجعة مخطط التخطيط بأكمله .
- التحول في الفكر التخطيطي والتصميمي الحاليين من رؤية المساحات الحضرية مثل الشوارع التي تخدم غرضًا واحدًا كما هو منصوص عليه في رموز تقسيم المناطق. والتوجه نحو إعادة وضع أساليب وطرق مبتكرة لجعل المساحات والفراغات الحضرية العامة قابلة للتكيف مع الاستخدامات المتعددة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، والتي غالبًا ما تكون مؤقتة مثل السماح ببيع الشوارع في الأماكن العامة والشوارع الرئيسية في أيام معينة لفترة زمنية محددة، أو دمج المساحات للأنشطة التجارية مع مسارات المشاة في مواقع المدينة الداخلية... الخ.

اتباع أسس التخطيط للمدينة المدمجة المستدامة في تخطيط الامتدادات العمرانية والمدن الجديدة.

الحفاظ على مميزات العمران القائم في الأحياء القديمة والتعلم منه وتشجيع العمران المدمج في المدن الجديدة بما يشمل :

- تخطيط الأحياء والمدن الجديدة بحيث تستقطب التنوع في فئات الدخل لتحقيق التركيب المجتمعي في المنطقة السكنية في النطاق الذي يحقق التضامن والتكافل الاجتماعي ويعطي الفرصة للمرأة أن تعمل على مقربة للمسكن لما فيه من واجبات تستلزم توفير الجهد والوقت.
- تخطيط الخدمات التي يتوجب قربها من المسكن مثل الحضانات والمدارس الابتدائي والأسواق الغذائية وأماكن لعب الأطفال، بحيث يمكن التردد عليها سيرًا على الأقدام في أمان، مما يزيد من فرص لقاء أفراد المجتمع ويحافظ على الترابط الاجتماعي وتعويض ذلك بشبكة للتنقل تزيد من نطاق الحركة الآمنة.
- تمكين وتشجيع السير للمشاة بجميع فئاتهم وقدراتهم واحتياجاتهم عن طريق الأخذ باعتبارات تصميمية في الطريق لتحقيق توازن الحركة بين المركبات والمشاة، وبالتالي خلق شبكة مشاة مستمرة وأمنة تربط المسارات والنقاط الأكثر حيوية كما تتكامل في الربط مع شبكة التنقل/المواصلات لتسمح بالاتصال بباقي المدينة .

الحق في التحكم في المسكن.

تصميم المساكن بقدر من المرونة يمكّن من تطويعها وتطويرها لمتطلبات الأسرة المتغيرة عبر الزمن بما لا يخل بمعايير الصحة. مدخل التمكين بدلا من توفير المساكن يعطي الفرصة بقدر أكبر لكل أسرة على تلبية احتياجاتها وأولوياتها داخل المسكن.

وبدلاً من مشاركة الأهالي جهودهم في توفير المسكن بالتنظيم والتوعية لتحسين المنتج والتركيز على استكمال منظومة السكن بتوفير المواقع المخططة وتوفير كل الخدمات العامة التي يعجز عن توفيرها قطاع الأهالي. ويعكس هذا الواقع نجاح القطاع اللارسمي في توفير أفضل ما يمكن تحقيقه من بيئة سكنية للفئات المهمشة في ضوء الإمكانيات المتاحة؛ وعدم قيام الحكومة بالدور التكاملي المطلوب منها. وفشل القطاع الحكومي في توفير السكن المستجد البديل من خلال مشروعات الإسكان الحكومي ومعاناة السكان من الفئات المهمشة الذين ينجحون في السكن فيها. الأمر الذي يدفعنا للتوصية بضرورة اقتصاص دور الدولة على التدخل في توفير ما لا يستطيع الأهالي القيام به. وهو توفير الأرض ذات الموقف الرسمي أي المسجلة رسمياً والمرافق والخدمات العامة وتخطيط وتنظيم الفراغات العامة. وأن تترك لهم ما يجيدونه وهو بناء المساكن والخدمات التجارية والحرفية وبعض الخدمات العامة المكتملة. وبذلك ترشد الدولة مواردها المحدودة وتحقق رضا أكثر للمواطنين من خلال تحقيق السكن اللائق وظروف إسكانية أفضل من البديلين المتاحين حالياً (الإسكان اللارسمي والإسكان الحكومي) (١٢).

VII النتائج والتوصيات

يشكل الاقتصاد غير الرسمي إحدى السمات الدائمة للعديد من المدن في الاقتصادات الناشئة بما في ذلك مصر، والذي يعمل كمصدر للرزق والهروب من الفقر بالنسبة للكثلة الأكبر من القوى العاملة الحضرية. ركزنا في هذا البحث على الأبعاد المكانية للاقتصاد غير الرسمي وتصنيف للأنشطة في هذا القطاع، بما في ذلك الأنشطة المنزلية، والباعة الجائلين، والأنشطة التجارية والحرفية المستقرة خارج المنزل. درسنا أيضًا تفضيلات الموقع واستراتيجيات الأنشطة ضمن الفئات المذكورة أعلاه وأبرزنا التحديات التي يواجهونها في السعي للوصول إلى المساحات في المناطق الحضرية لممارسة أنشطتهم. ولقد أظهرت التجربة على مدى العقود الماضية أنه عندما فشل نظام التخطيط في توفير احتياجات المساحة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وجد المشغلون في النهاية طرقًا لتلبية هذه الحاجة، وغالبًا في الأماكن التي لا يُسمح فيها بهذه الأنشطة. وبناء على ما استنتجناه من تحليلات تفضيلات المواقع للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، من المهم التوصية بأن يتم:

(١) تبني سياسة تحديد مناطق أعمال غير رسمية في خطط التطوير المكاني

هذه المنطقة مخصصة لأنشطة المجتمع المحلي، ويجب أن تكون في مواقع مناسبة لوصول المشاة والمركبات. ويتم تصميم هذه المنطقة بشكل تدريجي، مع توفير الخدمات والمرافق العامة لها. ويتم تحديد الاستخدامات المسموح بها مثل سوق محلي (١ هكتار أو أقل)، بقالة؛ الصناعات الخفيفة التي تقل مساحتها عن ٢٠م^٢؛ مطاعم؛ الصناعات المنزلية؛ محطات سيارات الأجرة والحافلات؛ موقف السيارات. أما الاستخدامات المحظورة بها فهي التنمية الصناعية، التنمية التجارية وتجارة التجزئة الرئيسية؛ المقابر والمحارق، تربية الحيوان؛ مسلخ للحيوانات، المخازن (٣). على أن يتم تحديد مناطق الأعمال غير الرسمية في المناطق التي يسهل الوصول إليها مثل ممرات الطرق الحالية أو الشرايين المخطط لها، فمثل هذه المواقع مثالية بشكل خاص للأنشطة المستقرة خارج المنزل مثل الحرفيين وتجارة التجزئة. ولضمان التوازن بين العمل المنزلي والمساهمة في التنقل المستدام، يجب أن تكون مناطق الأعمال غير الرسمية قريبة من المناطق السكنية الحالية و / أو بالقرب من المناطق المخطط لها للتطوير السكني في المستقبل. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها الأرض إلا في مناطق بعيدة تمامًا عن المناطق المبنية الحالية، ينبغي أن تكون مناطق الأعمال غير الرسمية متصلة بوظائف حضرية أخرى عن طريق النقل العام لتسهيل التنقل السهل للعمال غير الرسميين وسكان الحضر الذين يرعون سلعهم وخدماتهم. وأخيراً، فإن توفير فرص للعمالين في الاقتصاد غير الرسمي للمشاركة في عملية وضع الخطط من شأنه أن يضمن تلبية احتياجات مواقعهم في عملية التنمية الحضرية .

Title Arabic:

العلاقة الديناميكية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن

Arabic Abstract:

يحتل قطاع الاقتصاد غير الرسمي موقعا متماميا في بنية المجتمعات الحضرية، ويترجم تواجده وكثافته العديد من الإشكاليات والتحديات بالنسبة لتنمية المجتمعات الحضرية، ونظرا لأهمية البعد المكاني لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتداخل قضايا الإسكان العشوائي والبطالة والفقر والتهمة الاجتماعية، تنشأ الحاجة الملحة لدراسة العلاقة الديناميكية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن. ركز الجزء الأول من البحث على الأبعاد المكانية للاقتصاد غير الرسمي وتصنيف الأنشطة في هذا القطاع ويشمل الأنشطة المنزلية، والباعة الجائلين، والأنشطة التجارية والحرفية المستقرة خارج المنزل. ومن ثم يستعرض البحث مجموعة العناصر الارتباطية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن وأهمها السكن ومحيطه، موقع الأراضي المخصصة للإسكان، نمط توزيع الأنشطة التجارية، الفراغ العام، التنقل والمواصلات، التفاعل الاجتماعي، وصولاً إلى الأقطاب المتحركة في رصيد وآليات الإسكان. أما الجزء الثاني من البحث فهو دراسة تحليلية للعناصر المذكورة أعلاه بعزبة خير الله ومسكن عثمان " قبل وبعد تعديل السكان"، وبالتحليل المقارن أظهرت التجربة أنه عندما فشل نظام التخطيط في توفير احتياجات المساحة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وجد المشغلون في النهاية طرقاً لتلبية هذه الحاجة، وغالباً في الأماكن التي لا يُسمح فيها بهذه الأنشطة. وقد خلصت الدراسة إلى ماهية العلاقة الديناميكية بين أنشطة القطاع غير الرسمي ومنظومة السكن وأهمية الاستفادة من اللامرسمية في التخطيط المكاني والحاجة إلى تبني نهج التنمية المتكاملة وإيجاد كافة التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات المكانية لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي بشكل فعال في عملية التنمية الحضرية.

المراجع

- [1] Potts, D. (2008). The urban informal sector in sub-Saharan Africa: from bad to good (and back again?). *Development Southern Africa*, 25(2), 151-167.
- [2] Sustainable Development Strategy: Egypt 2030 Vision .2015 . Retrieved from <http://sdsegypt2030.com/>
- [3] Acheampong, R. A. (2019). Spatial Planning and the Urban Informal Economy. In *Spatial Planning in Ghana* (pp. 269-288). Springer, Cham.
- [4] Osengo, C., & Chepkemei, M. 2018. Integrating Informal Sector In Urban Development Planning: Case Study Of South B Estate In Nairobi.
- [5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٩٨. موقع القطاع الهامشي "غير المنظم" ودوره في تنمية المجتمعات المحلية العربية مع إشارة خاصة لتجربتي مصر واليمن. الامم المتحدة.
- [6] Chen, M. A., & Sinha, S. (2016). Home-based workers and cities. *Environment and Urbanization*, 28(2), 343-358.
- [7] Tichelaar M. Integrating Jakarta's street vendors into architecture. 2016.
- [8] Ray, C. N. (2017). Urban Informal Sector, Urbanisation And Street Vendors In Gujarat. Lulu. Com.
- [9] Mukim, M. (2011). Industry and the urge to cluster: A study of the informal sector in India.
- [١٠] الحق في السكن الملائم (المادة ١١) من العهد). الدورة السادسة (١٩٩١). اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- [١١] شهيبي، دينا. (٢٠١٣). ورقة عمل موجهة للمنظمات غير الحكومية للضغط على صانعي السياسات الإسكانية الموجهة للفئات المهمشة. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر.
- [١٢] شهيبي، دينا وعبد الحليم، خالد. (٢٠١٣). الفئات المهمشة والحق في السكن اللائق: دراسة تحليلية حول السياسات الإسكانية الموجهة للفئات المهمشة في مصر: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر.
- [١٣] سليمان، أحمد. منظومة التعاونيات: حلم ام حقيقة لتقنين ملكية وحيازة الأراضي بالمناطق السكنية الغير رسمية في مصر.
- [١٤] مراد، نهلة. ٢٠١٥. كفاءة المجتمعات اللارسمية في مصر: تفعيل العلاقة بين جماعة المستخدمين والنتاج البنائي. كلية الهندسة. جامعة القاهرة.
- [١٥] شهيبي، دينا. (٢٠١٥). جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ورقة عمل، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، مصر.
- [١٦] تضامن. (٢٠١٦). مسكن عثمان. مبادرة التضامن العمراني في القاهرة. بالرجوع إليه من http://www.tadamun.co/?post_type=city&p=7626#.XcsKLpJKjzA.
- [١٧] تضامن. (٢٠١٩). الكلفة الخفية للترحيل: الانتقال من عزبة خيرالله إلى مسكن عثمان. مبادرة التضامن العمراني في القاهرة.
- [١٨] تضامن. (٢٠١٣). عزبة خير الله والصراع على الأرض: ضمان حيازة الأرض. مبادرة التضامن العمراني في القاهرة. بالرجوع إليه من http://www.tadamun.co/?post_type=initiative&p=2738#.XpWzLMgzZPY
- [١٩] تضامن. (٢٠١٣). عزبة خير الله. مبادرة التضامن العمراني في القاهرة. بالرجوع إليه من http://www.tadamun.co/?post_type=city&p=3495#.XphOgcgzZPY
- [٢٠] التهامي، عمرو. (٢٠١٦). الأولى بالرعاية: عندما يتحول الأمان إلى نقمة. مقال. المصري اليوم. بالرجوع إليه من <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1008815>
- [٢١] ياسين، علاء. (٢٠١٦). المناطق اللارسمية (العشوائية) تقدير الامكانيات والفرص. مركز طارق والي العمارة والتراث.
- [٢٢] رضوان، أحمد. عبد الغني، أحمد وأخرون. (٢٠١٧). رصد وتحليل لمسارات الحركة في المناطق غير الرسمية. المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا.